



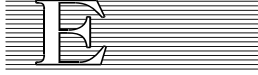
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع للجنة الخبراء

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/31/9
AU/CAMEF/EXP/9(VII)
6 February 2012

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٢ - ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢

استعراض تطورات التكامل الإقليمي في أفريقيا

المحتويات

- أولا - مقدمة ١
- ثانيا - التقدم المحرز في عملية التكامل الأفريقي ١
- ثالثا - الإنجازات العامة المحققة في المجالات الرئيسية للتكامل ٢
- رابعا - التغلب على التحديات التي تعاني منها عملية التكامل في أفريقيا ٦
- خامسا - الاستنتاجات والتوصيات ٨

أولاً - مقدمة

١ - من العوامل التي يُتوقع أن تدفع بمعدل النمو الأفريقي، الذي يُنتظر أن يصل إلى ٦ في المائة عام ٢٠١٢، تحسن استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي، والطفرة المستمرة في الموارد، وقاعدة الاستهلاك المحلي المتزايدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ تعميق الروابط مع الاقتصادات الصاعدة ذات النمو السريع والرغبة المتزايدة في الاستثمارات الطويلة الأجل في الأسواق الأفريقية الجديدة علامات تغذي التفاؤل المتجدد بمستقبل القارة. وفي الوقت نفسه، لا تزال تقلبات أسعار السلع الأساسية وبطالة الشباب وانعدام الأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ تشكل تحديات هامة ينبغي معالجتها. وتحظى تدابير مثل تعزيز القيادة الأفريقية وتحسين عملية التكامل الإقليمي، والتعجيل بالاستثمار في الأسواق الأفريقية الجديدة وزيادة حجم الاستثمار في التعليم والصحة والزراعة والهياكل الأساسية والابتكار، بأهمية بالغة إذا ما أردنا ترجمة مسار النمو في أفريقيا إلى فرص تتقاسمها الأجيال الحالية والقادمة.

٢ - وفي الوقت الحالي، لا يزال الأداء التجاري لأفريقيا ضعيفا مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وتمثل التجارة فيما بين البلدان - أي التجارة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها - حوالي ١٢ في المائة من إجمالي التجارة الأفريقية، وهي نسبة أقل بكثير من النسب المسجلة لدى مناطق العالم الأخرى. ومن ثم، يمكن أن يساعد تكامل الأسواق المجزأة في أفريقيا على جلب الاستثمارات المطلوبة سواء من أفريقيا أو من بقية مناطق العالم، وبخاصة تلك التي تشجعها وفورات الحجم من أجل بناء اقتصادات تنافسية أكثر تنوعا.

٣ - ومن المتوقع أن يتيح التكامل الإقليمي فرصا اقتصادية أكثر فيما يتعلق بالاستثمار والإنتاج والتجارة. وينبغي أن يعزّز ذلك بدوره إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، يُنظر إلى التكامل الأفريقي باعتباره إستراتيجية إنمائية رئيسية بالنسبة للقارة. وهكذا تتواصل الجهود الرامية إلى تكامل اقتصادات القارة المختلفة والمنفصلة، أولاً على الصعيد الإقليمي في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومن ثم على الصعيد القاري مما سيفضي إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام ٢٠٣٤، كما نصت على ذلك المادة ٦ من معاهدة أبوجا لعام ١٩٩٤. ويعترف الاتحاد الأفريقي رسمياً بثماني جماعات اقتصادية إقليمية باعتبارها الدعائم الرئيسية لتلك العملية التي ستؤدي إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

ثانياً - التقدم المحرز في عملية التكامل الأفريقي

٤ - يتفاوت التقدم المحرز في تحقيق التكامل لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني: فقد وصل تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية حالياً إلى المرحلة الثالثة (إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية على الصعيد الإقليمي بحلول عام ٢٠١٧). وبلغت كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مرحلة منطقة التجارة الحرة وأطلقت برامج الاتحادات الجمركية التي ستفضي إلى إنشاء اتحاداتها الجمركية قبل عام ٢٠١٧. وتعتبر جماعة شرق أفريقيا الجماعة الاقتصادية الإقليمية الوحيدة التي عززت اتحادها الجمركي بدخوله حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وهي أيضاً الجماعة الوحيدة التي أطلقت سوقها المشتركة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ولا تزال كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) و تجمع دول الساحل والصحراء في المرحلة الثانية وهي تنسيق ومواءمة أنشطة دولهما الأعضاء التي تعاني من صعوبات في إحراز التقدم. ومع ذلك، فقد اعتمدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) مؤخراً خطة الحد الأدنى للتكامل وهي تسعى الآن إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في محاولة منها لتنشيط عملياتها في مجال التكامل.

٥ - وأحرز تقدم مطرد خلال السنة الماضية في إطار الترتيب الثلاثي الأطراف الذي أُبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بين جماعة شرق أفريقيا و السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي يضم ٢٦ بلدا أفريقيا، أي ما يزيد على ٥٠ في المائة من اقتصادات أفريقيا، بسكان يبلغ تعدادهم حوالي ٦٠٠ مليون نسمة ونتاج محلي إجمالي يتوقع أن يصل إلى ١ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول سنة ٢٠١٣. وحقق اجتماع القمة الثاني لدول الترتيب الثلاثي الأطراف بين جماعة شرق أفريقيا والكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١ الهادف إلى إنشاء "منطقة تجارة حرة كبيرة" بين الجماعات الثلاث، الإنجازات التالية: التوقيع على الإعلان بشأن إطلاق منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف بين الجماعات الثلاث؛ واعتماد خارطة الطريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف؛ واعتماد مبادئ التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف وعملياتها والإطار المؤسسي الخاص بها؛ والاتفاق على وضع برنامج عمل وخارطة طريق خاصين بركيزة التصنيع. وساعدت المبادرة أيضا على تحفيز اهتمام صانعي القرار السياسي الأفريقي لإنشاء منطقة تجارة حرة أوسع على الصعيد القاري.

٦ - وفي غرب أفريقيا، هناك علاقة قوية تتنامى أكثر فأكثر بين الإيكواس و الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تمخض عنها اعتماد برنامج عمل مشترك بشأن عدد من القضايا بما في ذلك تحرير التجارة ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي. وقد شاركت أيضا مفوضيتا الإيكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في عملية تنفيذ إطار للمشاورات والتعاون بين المنظميتين الحكوميتين الدوليتين في غرب أفريقيا. وعلى إثر مختلف الاجتماعات المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ و آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرى استكمال مذكرة التفاهم بشأن التعاون والشراكة بين المنظميتين الحكوميتين الدوليتين واعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في أكرا، غانا. وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز التنسيق والتكامل والفعالية بين العمل المشترك للهيئتين والتعجيل بهذا التنسيق لما يخدم مصلحة التنمية والتكامل في غرب أفريقيا وكذلك تعزيز مبدأ الضرورة الاستيعابية.

٧ - وفي وسط أفريقيا، تعمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشكل متزايد على مواءمة برامجهما. وفي منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي دون الإقليميتين، بدأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ولجنة المحيط الهندي في تطبيق معظم صكوك التكامل المعتمدة في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا). ووقعت جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على مذكرة تفاهم بهدف تعزيز مواءمة سياساتهما وبرامجهما، فيما شكلت السوق المشتركة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فرق عمل لمعالجة القضايا المشتركة ودعوة بعضهما البعض للاجتماعات التي تتطرق للسياسات العامة والاجتماعات التقنية. وفي نهاية المطاف، ساعدت جهود التنسيق والمواءمة المكثفة على تمهيد الطريق أمام إنشاء منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف المذكورة أعلاه.

ثالثا - الإنجازات العامة المحققة في المجالات الرئيسية للتكامل

٨ - فيما يلي الحالات التي سُجل فيها تقدم وتحققت فيها إنجازات في مجالات التكامل الرئيسية الأخرى على طريق هدف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية:

(أ) برنامج الحد الأدنى للتكامل: تجدر الإشارة إلى أن الوزراء المسؤولين عن التكامل اعتمدوا برنامج الحد الأدنى للتكامل خلال مؤتمرهم الرابع المعقود في ياوندي، الكاميرون يومي ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، باعتباره "إطارا استراتيجيا ديناميا لعملية التكامل القاري". ومن الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد إعداد خطة عمل

للمرحلة الأولى من البرنامج حُدِّدت تكاليفها وقُدِّمت لينظر فيها المؤتمر الخامس للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل الذي عُقد في نيروبي، كينيا يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأوصى المؤتمر، في وقت لاحق، بمراجعة التكاليف المحددة. وجرى ذلك بالفعل ثم قُدِّمت خطة البرنامج إلى لجنة التنسيق المكونة من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التي أقرتها خلال اجتماعها الثامن المعقود يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في أديس أبابا، إثيوبيا. وأثنى الاجتماع على الوثيقة وأوصى بتحويلها إلى خطة أعمال لكفالة أن تكون جذابة بالنسبة للقطاع الخاص.

(ب) أداء التجارة فيما بين البلدان الأفريقية: بلغ متوسط التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بين ١٠ و ١٢ في المائة خلال العقد الماضي مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة التي سجلتها التجارة فيما بين بلدان أمريكا الشمالية، و ٦٣ في المائة داخل الاتحاد الأوروبي، و ٢٢ في المائة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية، و ٥٠ في المائة فيما بين البلدان الآسيوية. ومع ذلك، إذا أخذنا كل جماعة اقتصادية إقليمية على حدة، فإن التجارة داخل بلدانها قد شهدت تزييدا مستمرا. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من تركيز القارة تركيزا شديدا ومتزايدا على الصادرات (والمنتجات المتصلة بها) بالنسبة لمنتجات قليلة تتمثل أساسا في السلع الأساسية الأولية، فقد حدث بعض التنوع أساسا في الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا دون الاقتصاد عليهما. وبناء على ذلك، يتزايد حجم التجارة داخل أفريقيا في السلع المصنعة حيث بلغت حوالي ٤٣ في المائة من مجموع التجارة داخل أفريقيا عام ٢٠٠٩ وهي نسبة أعلى بكثير من حصة السلع المصنعة التي تصدرها الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى بقية العالم حيث بلغت ٨,٣ في المائة.

وفيما يخص الحواجز الجمركية، يبلغ متوسط حماية القارة ٨,٧ في المائة بالرغم من أن الاقتصادات الأفريقية متباينة جدا فيما يخص مستويات التعريفات الجمركية التي تطبقها وتلك التي تُفرض عليها. وتُفرض حوالي ثلث البلدان الأفريقية وتُفرض عليها مستويات حماية أقل من متوسط الحماية القاري. ويعني ذلك أن التعريفات الجمركية كانت آخذة في التناقص خلال العقد الماضي وبخاصة بالنسبة للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية في السلع الرأسمالية والوسيلة وإجمالي الواردات، باستثناء حالة الرسوم المفروضة على المنتجات الحساسة. وتواجه التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في الزراعة معدل حماية أكبر من التجارة في المنتجات غير الزراعية. غير أن أفريقيا صَدَّرت في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٦ بضائع من فئة الأغذية الأساسية بقيمة متوسطها حوالي ١٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مقابل واردات بلغت حوالي ٢١ بليون دولار مما يعني رصيذا تجاريا سلبيا في هذه الفئة من المنتجات وحصول بعض العجز أو نقص في الاكتفاء الذاتي في الأغذية الأساسية.

(ج) منطقة التجارة الحرة القارية: بالرغم من التخفيض المنتظم للحواجز التجارية خلال العقد الماضي، وزيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من ٦ في المائة إلى ١٢ في المائة من إجمالي حجم التجارة الأفريقية، فإنها لا تزال أقل من المستوى المطلوب لإحداث تأثير ملموس على التنمية والتحول الاقتصادي للقارة. وفي هذا السياق، أجاز مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ توصية الدورة العادية السادسة لوزراء تجارة الاتحاد التي عُقدت في كيجالي، رواندا من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ودعت إلى الإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية/قارية. وعلى هذا الأساس، ركَّزت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على موضوع "تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية".

ومن القرارات الرئيسية الهامة التي أصدرتها القمة خطة عمل شاملة لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والأهم من ذلك، إنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام ٢٠١٧ وفقا لخارطة طريق عُرضت على القمة. وشُدِّد على أن عام ٢٠١٧ تاريخ إرشادي. ولذلك، فقد اتفق القادة السياسيون

الأفريقيون على إجراء مزيد من المناقشات بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. ولو تحقق إنشاء المنطقة، فإنها ستكون معلماً رئيسياً وخطوة إلى الأمام نحو تحقيق الاتحادات الجمركية القارية بحلول عام ٢٠١٩.

وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية سيكون له أثر ملموس فيما يتصل بتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بالإضافة إلى أنها ستشكل سوقاً لحوالي بليون نسمة وستساعد بشكل نهائي على تغيير ديناميات تداخل عضويات البلدان في جماعات اقتصادية إقليمية متعددة. وعلاوة على ذلك، فإنها ستلزم الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالمضي سريعا نحو تنفيذ الصكوك المتعلقة بالسياسة التجارية القارية في مجالات مثل قواعد المنشأ، والإجراءات والوثائق والتسميات الجمركية، وإدارة الحدود إلى جانب البروتوكولات التي تنظم حركة السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال عبر أفريقيا. فضلا عن ذلك، وبالإضافة إلى تعزيز التعاون بشكل أكبر بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يُحتمل أن تعزّز منطقة التجارة الحرة القارية الإجراءات الجماعية الكفيلة بتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية وتقوية الأسواق الإقليمية من خلال تحسين التواصل في جميع أشكال النقل والاتصالات وكذلك تشجيع تجمعات الطاقة قصد تعزيز القدرة التنافسية للأقاليم. وأخيرا، ستساعد منطقة التجارة الحرة القارية على الإسراع في تحقيق الرؤية المنصوص عليها في معاهدة أبوجا المتمثلة في السوق الأفريقية المشتركة الأوسع وفي نهاية المطاف، إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

ومن البوادر المشجعة ملاحظة أنّ عددا من الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والإيكواس والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد شرعت في مواءمة وتبسيط الإجراءات والوثائق والتسميات الجمركية وقواعد المنشأ وفي إنشاء المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد على المعابر الحدودية الرئيسية مثل مركز شيروندو الحدودي بين زيمبابوي وزامبيا. وقامت أيضا بوضع خطط إقليمية لتأمين السيارات كما هو الحال مثلا في خطط البطاقات الصفراء والبنية المعمول بها في منطقتي الكوميسا والإيكواس. وتلك انجازات هامة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على التقدم نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية بالنظر إلى أن إرساء منطقة التجارة الحرة القارية على "المكتسبات" داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية يشكل أحد مبادئها الأساسية.

(د) حرية التنقل: هي إحدى الركائز الكبرى للتكامل، وبالرغم من تحقيق بعض الإنجازات الملموسة، لا يزال التقدم المحرز متفاوتا وبطيئا أيضاً رغم وجود أطر قانونية وبرامج على مستوى كل جماعة اقتصادية إقليمية. ومع ذلك، تتخذ بعض الجماعات خطوات ملموسة لتسهيل تنقل الأشخاص من خلال تخفيف إجراءات منح التأشيرات، وإتباع أسلوب التأشيرة الموحدة، وجوازات السفر الإقليمية (مثل تلك المعمول بها لدى جماعة شرق أفريقيا، والإيكواس والكوميسا). ومن المتوقع أن تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء التي تأخرت في الوفاء بالتزاماتها إزاء تنفيذ البروتوكولات بشأن حرية تنقل الأشخاص بمضاعفة جهودها لتحسين الوضع من أجل تحسين تنقل الشعوب الأفريقية عبر قارتهم بحرية أكثر وأيسر. وفي الوقت نفسه، يجب التعجيل بالتقدم نحو كفالة الحق في الإقامة والاستيطان طبقا للاتفاقات والبروتوكولات الإقليمية.

وفيما يخص حرية تنقل رؤوس الأموال، وضعت بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية نصوصا قانونية لمواءمة السياسات النقدية والمالية. فعلى سبيل المثال، تعمل كل من جماعة شرق أفريقيا والإيكواس والكوميسا على مواءمة قوانين الأعمال التجارية والقوانين المالية. ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز محدودا في مجال تحرير الخدمات. ولا يزال يتعين على معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية الشروع في برنامج شامل لتحرير الخدمات.

(هـ) تطوير الهياكل الأساسية: يتوقف تعميق التكامل إلى حد كبير على قدرة القارة على إرساء هياكلها الأساسية ومصادر الطاقة لديها لتخفيض تكلفة إقامة الأعمال التجارية وزيادة القدرة التنافسية. ويقدر البنك

الدولي احتياجات أفريقيا لتحسين برنامج هياكلها الأساسية بما قيمته ٩٣ بليون دولار سنوياً. وتُبدل جهود معتبرة لتحسين الهياكل الأساسية للطرق، وبخاصة على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن الهياكل الأساسية للسكك الحديدية دون المستوى المطلوب. ومن الضروري بذل جهود حثيثة أيضاً في مجال تحديث الموانئ والقدرة على الاتصال بواسطة النقل الجوي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يشكل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الإطار وأداة الحفز الضرورية للتعجيل بتحقيق التقدم في إنشاء الهياكل الأساسية الكبرى وروابطها عبر القارة، على افتراض أن تتم التعبئة الكاملة لتكالييفها المقدرة بحوالي ٨٠ بليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة. وتشمل المبادرات المكملّة الأخرى البنية المؤسسية لتطوير الهياكل الأساسية الأفريقية والمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية التابعة للنيباد التي تترأسها جمهورية جنوب أفريقيا، وهي مبادرات تسعى إلى المساعدة في دفع عجلة التقدم وتسريعه في هذا القطاع الحساس. وتشمل المبادرة الأخيرة جميع الأقاليم الخمسة وتتضمن سبعة مشاريع تقودها البلدان النصيرة التالية:

المشاريع	حالة مشاريع الهياكل الأساسية السبعة
استكمال الوصلات الناقصة في الطريق الرئيسي العابر للصحراء الرابط بين الجزائر ولاغوس ومشروع الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا البلد النصير: الجزائر	وقعت البلدان المعنية الثلاثة على إعلان مشترك في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكان من المقرر استكمال دراسات الأثر البيئي بالنسبة لكل بلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكان مقرراً أن تصدر دعوات تقديم العطاءات للبناء في شباط/فبراير ٢٠١٢. وقدمت الجزائر التمويل للقطاع المخصص لها. ومن المتوقع تشغيل المشروع بحلول عام ٢٠١٤.
مشروع الطريق والسكة الحديدية الرابط بين دكار وإنجامينا وجيبوتي البلد النصير: السنغال	استكملت دراسة الجدوى التمهيدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
مشروع ممر الطريق والسكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب البلد النصير: جنوب أفريقيا	جرى استعراض جميع الدراسات التي أجريت في إطار الممر لتحديد التحديات القائمة بوضوح في طريق تنفيذ المشاريع الرئيسية للممر، والأهم من ذلك، منح الأولوية للمشاريع الخاصة بالطرق والسكك الحديدية
مشروع الطريق والسكة الحديدية كينشاسا الرابط بين كينشاسا وبرازافيل البلد النصير: جمهورية الكونغو	بدأت دراسة الجدوى بشأن الجزء الخاص بالطريق في أيار/مايو ٢٠١١ فيما بدأت تلك الخاصة بالسكة الحديدية في حزيران/يونيه ٢٠١١. وستُستكمل الدراسات عام ٢٠١٢.
مشاريع إدارة المياه والنقل النهري والنقل بالسكة الحديدية البلد النصير: مصر	سيتم تحديد المشاريع المتعلقة بتعزيز إدارة أفضل للموارد المائية العابرة للحدود.
أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والجزائر البلد النصير: نيجيريا	استكملت دراسة الجدوى عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٩، اتفقت الشركة الوطنية النيجيرية للنفط وشركة سوناطراك الجزائرية على المضي في مشروع مذكرة التفاهم بين البلدين المعنية الثلاثة وعلى اتفاق المشروع المشترك. ومن المتوقع تشغيل أنبوب الغاز بحلول عام ٢٠١٥.
مشروع شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عريضة النطاق العابرة للحدود وربطها بالألياف البصرية على الصعيد القاري البلد النصير: رواندا	تجري رواندا مسحاً في الإقليم لتحديد مشاريع الألياف البصرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عريضة النطاق التي يتطلب تنفيذها "إزالة العوائق السياسية".

المصدر: معلومات جمعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي

(و) التوافق الاقتصادي الكلي: وضع عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل جماعة شرق أفريقيا والإيكواس والكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برامج خاصة بالتوافق الاقتصادي الكلي تشمل

مختلف الغايات والأهداف التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء الاتحادات النقدية. وتشدد معالم التقارب، من جملة أمور أخرى، على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والانضباط المالي من خلال إتباع نظم حصيفة لأسعار الصرف، وخفض معدل التضخم والعجز في الميزانية، وتحرير الحسابات الجارية وحسابات رأس المال، ومواءمة السياسات الضريبية، وفوق ذلك كله، الحفاظ على معدلات مطردة للنمو الاقتصادي تكون منسجمة مع السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ومن الواضح أن جماعة شرق أفريقيا قد قطعت أشواطاً هامة في هذا المجال حيث حددت عام ٢٠١٢ موعداً لاعتماد اتحادها النقدي. وقد وصل الإقليم إلى منتصف الطريق في المفاوضات على البروتوكول ومن المتوقع الإسراع في المحادثات بشأن العملية في ٢٠١٢. ولكي تُعتمد العملة الموحدة لجماعة شرق أفريقيا، يتعين على الدول الأعضاء في الإقليم التفاوض والاتفاق على ٨٥ مادة. وجرى التفاوض حتى الآن بشأن ١٥ مادة وتمت الموافقة عليها، ونوقشت ٢٤ مادة أخرى في نهاية ٢٠١١ وبقيت ٤٦ مادة في انتظار بحثها. وستمثل فوائد العملة الموحدة في زيادة القدرة التنافسية العالمية للإقليم، وكذلك استقرار تقلبات العملة. وللمساعدة على كفاءة تحقيق اتحاد نقدي قوي وناجح، يجب أيضاً أن تقوم البلدان الخمسة في جماعة شرق أفريقيا بمواءمة اقتصاداتها. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الهيئات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تمثل اتحادات نقدية ذات عملة واحدة، بالرغم من أنها لا تعتبر جماعات اقتصادية إقليمية من الناحية التقنية في سياق الاتحاد الأفريقي.

رابعاً- التغلب على التحديات التي تعاني منها عملية التكامل في أفريقيا

٩ - تطرقت المناقشات المذكورة أعلاه إلى عدد من التحديات التي تعاني منها عملية التكامل الإقليمي. وعلاوة على ذلك، نبرز فيما يلي بعض المجالات الهامة حيث يمكن أن تساعد الجهود المكثفة في التأثير تأثيراً حاسماً على تعزيز خطة التكامل:

(أ) الالتزام الصارم بتمويل وتنفيذ خطة العمل الهادفة إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وخارطة الطريق وهيكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول ٢٠١٧ مع مراعاة النجاحات والتقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية للمضي قدماً بخطتي منطقة التجارة الحرة والاتحادات الجمركية في أفريقيا، ولا سيما مبادرة منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف بين الكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، التي تهدف إلى إنشاء سوق واحدة تضم أكثر من نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

(ب) تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج الحد الأدنى للتكامل و برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، من الضروري إنهاء البحث الدائم عن المصادر البديلة لتمويل خطة التكامل الأفريقية. وفيما يخص برنامج الحد الأدنى للتكامل، طلبت الدورة الخامسة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التكامل المعقودة في نيروبي، من مفوضية الاتحاد الأفريقي مراجعة عناصر تكلفة المرحلة الأولى من البرنامج قبل أن تعتمد أجهزة صنع القرار في الاتحاد. وعلاوة على ذلك، أوصى الاجتماع الثامن للجنة التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي المعقود في أديس أبابا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بأن تقوم المفوضية، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بتحويل خطة عمل برنامج الحد الأدنى للتكامل إلى خطة أعمال تشمل كافة القطاعات التي يحددها البرنامج، وضمان جذبها لكل من القطاع الخاص، والقطاع العام، والشراكات بينهما، والشركاء الإنمائيين؛

- (ج) التنفيذ الكامل لمقررات الاتحاد الأفريقي بشأن التصنيع وتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا؛
- (د) الإسراع بإنشاء المؤسسات المالية القارية الثلاث التابعة للاتحاد الأفريقي وهي: المصرف الأفريقي للاستثمار، وصندوق النقد الأفريقي، والمصرف المركزي الأفريقي لتمكينها من المساهمة بشكل ملموس في التعجيل بإحراز التقدم في عملية التكامل الإقليمي الأفريقي ولا سيما ما تعلق منها المجال المالي.
- (هـ) حشد الموارد المالية- غير الكافية حالياً- بغرض تنفيذ المبادرات الرئيسية التي وضعتها المفوضية في مجال الإحصاءات. وذلك شرط أساسي لنجاح المبادرات الهامة مثل إستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا التي ستمكّن القارة من توليد البيانات الإحصائية الخاصة بها بشكل أفضل واستخدامها لرصد تنميتها وجهودها الرامية إلى تحقيق التكامل. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى زيادة وتيرة التصديق على الصكوك، ولا سيما الميثاق الأفريقي للإحصاءات، الذي وقعت عليه ٢١ دولة عضواً ولم تصدق عليه إلا خمسة دول حتى شهر شباط/فبراير ٢٠١٢. ولا يمكن أن يدخل الميثاق حيز التنفيذ إلا بعد أن توقع عليه ١٥ دولة عضواً وتصدق عليه وأن تودع وثائق التصديق لدى المفوضية. ولهذا السبب، تُحث الدول الأعضاء على الإسراع بالتصديق على الميثاق لكي يدخل حيز التنفيذ بالشكل الكامل.

١٠ - وينبغي كذلك معالجة التحديات الملحة الأخرى والقضايا والتوصيات الواردة في مختلف الاجتماعات النظامية للاتحاد الأفريقي. وتشمل ما يلي:

- (أ) ناقشت الدورة الخامسة للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل المعقودة يومي ٨ و ٩ آب/سبتمبر ٢٠١١ في نيروبي، كينيا، موضوع "السيادة والتكامل". ولاحظ المؤتمر أن السيادة والتكامل يكملان بعضهما البعض وليسا متعارضين. وأن تنفيذ المقررات عمل سيادي. كما أوصى المؤتمر بما يلي:

١' أقل البلدان نمواً: من الضروري إرساء أسس التكامل عبر تعزيز اقتصادات الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وبناء الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية الضرورية. في هذا الصدد، دُعيت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع إستراتيجية لدعم أقل البلدان نمواً وهي تجري الإصلاحات الهيكلية التي ستمكنها من الانتقال إلى فئة الدخل المتوسط؛

٢' تعميم التكامل الإقليمي على الصعيد الوطني: ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بتعميم مشاريع وبرامج التكامل الإقليمي والقاري ضمن المشاريع الوطنية.

٣' رفع تقرير سنوي عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا: ينبغي أن تقوم المفوضية بتقديم تقرير عن حالة التكامل الإقليمي خلال مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي وأن يخصص مؤتمر القمة إحدى دوراته السنوية للنظر في قضايا التنمية والتكامل في أفريقيا. وقد أُجيز هذا المقترح خلال الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

- (ب) ووافق الاجتماع التاسع للجنة التنسيق المكونة من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي المعقود يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في أديس أبابا على تقديم التوصيات التالية:

١' تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في سياق البرنامج الإرشادي الإقليمي: يجب على المفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية مواصلة التشاور بشأن تعاونها مع المفوضية الأوروبية. وُطِّلَب من المفوضية عقد اجتماع للمسؤولين المعنيين بالبرنامج الإرشادي الإقليمي لمناقشة حالة البرنامج وتقاسم التجارب والشواغل. كما جرت التوصية بشدة ببناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتمكين من التنفيذ الفعال للبرنامج.

٢' القانون الأفريقي للاستثمار: ينبغي أن تشكل المفوضية فريقا عاما يتكون من أهم الخبرات والمهارات على المستوى القاري يهدف تعميق التفكير في المسألة والإسراع بإعداد نموذج قاري لقانون الاستثمار؛ وأن يقدم كل من مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم الكافي لعمل الفريق العامل؛

٣' تنفيذ مبادرتي الجامعة الأفريقية وتنمية الشباب: ينبغي أن تقوم المفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بإنشاء فريق تقني لمناقشة قضايا تطوير الموارد البشرية في القارة وتبادل الآراء بشأنها؛

٤' إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا: ستقوم المفوضية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بإعداد تقرير مشترك عن التنمية الاجتماعية في أفريقيا؛

٥' وضع برامج مشتركة: ينبغي أن تتركس اللجنة المكونة من موظفي الأمانة اجتماعها الأول، من جملة أمور، لوضع برنامج مشترك للأنشطة التي يتعين القيام بها بصورة مشتركة؛

٦' تشجيع زيارات العمل: يتعين على المفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية تبادل زيارات العمل بصورة منتظمة على أعلى المستويات وأن تكون اجتماعات لجنة التنسيق على شكل فعاليات تسبق عقد مؤتمر قمة الاتحاد.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١١ - ستساهم مداولات المؤتمر الوزاري المشترك وتوصياته وتوجيهاته الواردة في هذا التقرير بشكل كبير في المساعدة على تعزيز الزخم الحالي نحو المضي قدما بعملية التكامل الإقليمي والقاري وكذلك نحو دعم الجهود في مجال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

١٢ - يُطْلَب بِالْحاح من الوزراء إيلاء الاهتمام الواجب لمختلف القضايا التي يثيرها هذا التقرير ودراسة آثارها المالية والآثار المترتبة على الميزانية بغية تقديم التوصيات المناسبة لدعم تنفيذها بشكل فعال.

١٣ - وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أن تُدرج في الخطط والاستراتيجيات ومخصصات الميزانية مختلف المبادرات مثل برنامج الحد الأدنى للتكامل، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية المقترحة، وخطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والمبادرات الأخرى المذكورة أعلاه.

١٤ - وأخيرا، من الأهمية بمكان رفع مستوى التنسيق فيما بين الوزارات على الصعيد الوطني بشأن قضايا التكامل من أجل تعزيز الالتزام الوطني تجاه العملية وضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات والمبادرات الإقليمية.